التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية

واستراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان *

١٩٥٢ — ١٩٧٢

د. مصطفى السعيد **

تمهيد :

يعد التصنيع بمعناه الواسع ، اي بمعناه الذي يتسع ليشمل استخدام الاساليب الفنية الحديثة في مختلف القطاعات الانتاجية دون ان يقتصر على مجرد انتاج السلع المصنعة ، بعدا اساسيا ومتكاملا مع اية محاولة للتنمية الاقتصادية ايا كانت طبيعة هيكل الموارد الانتاجية التي تتوافر بالمجتمع القائم بهذه المحاولة ، وايا كانت المعايير التي يطبقها لتحديد اولويات الانتاج — وتزداد الاهمية النسبية للتصنيع بالنسبة لدولة كجمهورية مصر العربية نتيجة لما يتميز به هيكل مواردها الانتاجية من اختلال كبير في التوازن بين زيادة السكان وزيادة الانتاج الزراعي ، ونتيجة لاحادية هذا الهيكل باحتلال القطاع الزراعي اهمية كبرى في الانتاج القومي وتوفير فرص العمالة (١) .

الا انه على الرغم من تلك الاهمية الكبرى للتنمية الصناعية بالنسبة لجمهورية مصر العربية فان المهتم بدراسة تطور الاقتصاد المصري خلال الثلاثين سنة الاخيرة لا يستطيع أن يتجاهل ما يوجد من تفاوت بين ما تم انجازه وبين ما كان يتوقع موضوعيا تحقيقه . وان كان من الممكن تقديم العديد من الاسباب التي تشرح وجود هذه الثغرة بين ما أنجز وما كان يتوقع فان من بين اهم هذه الاسباب عدم القدرة على الفهم الكامل والتحديد الواضح لطبيعة دور التصنيع في تحقيق التنمية الاقتصادية وبصفة خاصة عدم القدرة على تقديم الاجابة الصحيحة والواضحة على السؤالين : لمن يتم هذا التصنيع ؟ وكيف يتم؟ وهي اسئلة ترتبط ارتباطا وثيقا بتحديد استراتيجية هذا التصنيع .

* قدمت هذه الورقة كاحد ابحاث المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين ، القاهرة (٢٤ — ٢٦ مارس ١٩٧٧) .

** استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة .

لذا فان احد الابعاد الرئيسية لدراسة وتحليل تجربة التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ترتبط بضرورة تحديد اكثر الاستراتيجيات ملاءمة لواقع الاقتصاد المصري والاهداف المراد تحقيقها . وباستعراض التطور التاريخي للتنمية الصناعية في مصر فمن الواضح انها قد قامت على اساس من استراتيجية الاحلال محل الواردات . ولقد تناول الكثير من الاقتصاديين شرح طبيعة هذه الاستراتيجية واسلوب ومجال تطبيقها في الصناعة المصرية فضلا عن تقييم آثارها مع التركيز على الجوانب السلبية لهذا التطبيق (٢) .

وهناك قدر كبير من الاتفاق بين الاقتصاديين على ان استراتيجية الاحلال محل الواردات وان كانت قد ساهمت في تطور القطاع الصناعي في جمهورية مصر ونموه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الا ان سلبياتها ، في مجال التطبيق العلمي ، قد تفاقمت في السنوات الاخيرة ، الامر الذي يستوجب ضرورة اعادة النظر في الاستراتيجية وملاءمتها وضرورة البحث عن استراتيجية بديلة . وباستعراض الفكر الاقتصادي المصري في هذا النطاق نجد تيارين .. التيار الاول ويرى ان البديل لدفع التنمية الصناعية في ج. م. ع هو تبني استراتيجية التصنيع من اجل التصدير ، بينما يرى التيار الاخر هذا البديل انما يكمن في اتباع استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان . (٣)

ويركز هذا البحث على دراسة البديل الثاني المقترح . وعلى وجه التحديد فان هذا البحث يحاول الاجابة على اسئلة اساسية تثيرها دراسة استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان من الناحية النظرية ومن ناحية امكانيات تطبيقها في جمهورية مصر العربية ، وفي مقدمة هذه الاسئلة ..

١ ــ الى اي حد تعتبر هذه الاستراتيجية بديل حقيقي لاستراتيجية الاحلال محل الواردات واستراتيجية التصنيع من اجل التصدير .

٢ ــ ما هو المفهوم الدقيق لما تقوم عليه هذه الاستراتيجية من فروض وكيف يتحدد مضمون هذه الفروض في الواقع .

٣ ــ ماذا يعنيه تطبيق هذه الاستراتيجية بالنسبة لما يتعين احداثه من تغيرات في نمط وابعاد التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ؟ .

ولا شك ان الاجابة على هذه الاسئلة وغيرها يتطلب الالمام بطبيعة اهم المتغيرات التي يقوم عليها الاقتصاد المصري وكيفية تطور هذا الاقتصاد في الفترة موضوع الدراسة ١٩٥٢ــ١٩٧٢ والدور الذي لعبته التنمية الصناعية، كما يتطلب الالمام بطبيعة مختلف الاستراتيجيات المقترحة والنتائج التي

تحققت نتيجة تبني تجربة التنمية الصناعية في مصر لاحداها .

لذا فان بحثنا ينقسم الى ثلاثة مباحث ، نتعرض في المبحث الاول الى شرح اهم عناصر الاستراتيجيات الثلاث المقترحة ، أما البحث الثاني فنتناول فيه تطور التنمية الصناعية في مصر خلال الفترة موضوع البحث ونتائج تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات ، أما المبحث الثالث والاخير فيختص بدراسة ما يعنيه تطبيق استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان من تغيرات في نمط وأبعاد التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية .

المبحث الاول
استراتيجيات التنمية الصناعية

اقتصر الفكر الاقتصادي ولفترة طويلة لتطوره على الحديث عن نوعين من الاستراتيجيات التي يمكن تبنيهما عند القيام بالتنمية الاقتصادية عموما ، والتنمية الصناعية على وجه الخصوص ، في الدول الآخذة في النمو وهما استراتيجية الاحلال محل الواردات ، واستراتيجية تشجيع الصادرات . وكثر الجدل حول ايجابيات وسلبيات كل من هاتين الاستراتيجيتين ومدى ملاءمة كل منهما لمرحلة معينة من مراحل التطور دون اخرى ولهيكل انتاجي دون اخر (٤) . الا أن تفاقم النتائج السلبية التي أسفر عنها تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات بالنسبة لكثير من الدول الآخذة في النمو ، وفي مقدمتها ج.م.ع ، والصعوبات العملية التي اعترضت تطبيق استراتيجية التصنيع من أجل التصدير قد أدت بالفكر الاقتصادي الى البحث عن بديل لهاتين الاستراتيجيتين فكانت استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان . ولا شك أن الفهم الكامل لهذه الاستراتيجية الاخيرة يقتضي الالمام بالعناصر الاساسية للاستراتيجيتين الاخريتين وهو الامر الذي نتعرض اليه في الصفحات القادمة من هذا البحث .

١ ــ استراتيجية الاحلال محل الواردات ..

على الرغم من كثرة استخدام هذا الاصطلاح في الفكر الاقتصادي فان معناه لايزال يحيط به قدر من الغموض . وبدون الدخول في تفاصيل ذلك فان الاحلال محل الواردات وفقا لمفهومنا يتحقق عندما تنخفض نسبة ما يتم استيراده من سلعة ما أو مجموعة من السلع الى مجموع المعروض منها في السوق المحلي فضلا عن القيام بانتاج سلعة ولاول مرة محليا بدلا من استيرادها من الخارج .

وتتعدد الاسباب التي قيلت تبريرا لتبني استراتيجية الاحلال محل الواردات ، كما تختلف اهمية هذه الاسباب من دول الى اخرى ومن وقتالى اخر . وفيما يلي اهم هذه الاسباب :

١ ــ ان قدرا من الاحلال محل الواردات يتحقق كنتيجة طبيعية للنمو . اذ أن مع اتساع السوق المحلي نتيجة التنمية الاقتصادية لا بد وان نتوقع نشوء صناعات محلية جديدة لاشباع الطلب المرتبط باتساع السوق ، وان ذلك لا بد وان يحدث سواء قامت الحكومة بتشجيع هذه الصناعات أم لم تقم . وبالتدريج يتحول هذا القدر من الاحلال محل الواردات مع زيادة النمو من الصناعات الصغيرة الى الصناعات التي يتطلب لنجاحها توافر احجام كبيرة نسبيا لوحداتها الانتاجية . لذا فان الدول الصغيرة سرعان ما تستنفذ هذه الامكانية من امكانيات الاحلال محل الواردات (٥) .

٢ ــ ان قدرا من الاحلال محل الواردات قد يتحقق نتيجة لضرورات اقتصادية تمليها ما يحدث من اضطراب وازمات في العلاقة الاقتصادية الدولية كما حدث خلال الازمة العالمية سنة ١٩٣٠ وخلال الحرب العالميةالثانية والمتتبع لتاريخ التنمية الصناعية في مصر يجد ان هذا العامل قد لعب دورا هاما فيما أقيم من صناعات قبل سنة ١٩٥٢ .

٣ ــ كثير من الدول الآخذة في النمو قد وجدت أنفسها تندفع الى تبني المزيد والمزيد من استراتيجية الاحلال محل الواردات كرد فعل لما تعانيه من تزايد ضغط العجز في ميزان المدفوعات . وغالبا ما يكون تزايد ضغط العجز فيميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الطلب على الاستيراد الذي يرجع بدوره وفي جزء كبير منه الى طموح برامج التنمية ونتيجة لجمود قطاع التصدير أو عدم نموه بالقدر المطلوب . ان الاحلال محل الواردات غالبا ما يكون اسهل تطبيقا من العمل على تشجيع التصدير .

٤ ــ ان الاحلال محل الواردات قد يكون نتيجة لاتباع مخطط للتنمية الاقتصادية يهدف الى المزيد من اقامة الصناعا تمحليا أو الى توفير المزيد من العملات الاجنبية او خلق فرص للعمالة او تنظيم الدخل القومي في الاجلالطويل او تحقيق كل هذه الاهداف او بعضها مجتمعة .

الا انه اذا كانت هناك اسباب ادت الى تبني استراتيجية الاحلال محل الواردات سواء أكان ذلك نتيجة اختيار واع او اضطرار فان التجربة العملية وان ادت الى تنمية وتطوير القطاع الصناعي الى حد ما في بعض الدول الآخذة في النمو الا انه قد اسفرت في نفس الوقت عن سلبيات كبيرة ، وفي مقدمة هذه السلبيات ما يلي ..

١ ــ لقد أدى تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات الى المغالاة في الاهمية التي أعطيت لاقامات الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية . الامر الذي ترتب عليه زيادة استيراد الاقتصاد لهذه السلع الاخيرة وجعله أكثر حساسية لما يحدث من تقلبات في حصيلة العملات الاجنبية أن النقص في هذه الحصيلة غالبا ما يؤدي الى تقليل استيراد هذ ءالسلع مما يؤدي الى تعطيل الطاقة المتاحة .

٢ ــ ان الاحلال محل الواردات قد تم مع أخذ النمط القائم للاستهلاك كاساس بينما قد يكون الهدف النهائي للتنمية هو تغيير هذا النمط ، فضلا عن ذلك فان أخذ النمط القائم قد لا يتفق مع ما يتمتع به الاقتصاد ، خاصة في الاجل الطويل ، من مزايا نسبية . ومن شأن كل ذلك أن يؤدي الى عدم كفاءة استخدام الموارد .

٣ ــ ان الاحلال محل الواردات قد أدى الى عجز قطاع الصناعات التحويلية عن تزويد النشاط الزراعي بما هو لازم لتطوره وحل مشكلة الغذاء في كثير من الدول الآخذة في النمو ، كما أدت الى حدوث اختلال في توزيع عائد التنمية بين الريف والحضر .

٢ ــ استراتيجية التصنيع من اجل التصدير ..

الاصل في هذه الاستراتيجية أن يتم التركيز عند اختيار ما يتم القيام به من صناعات على تلك التي يتوافر لها فرصة تصدير منتجاتها أو قدر منه الى الخارج .

ومبرر اتباع هذه الاستراتيجية يكمن أساسا من الناحية النظرية في انه يصعب ان لم يستحيل على أية دولة أن تقوم بانتاج كل احتياجاتها ، ومن ثم لا بد وأن تقوم باستيراد قدر أو اخر من السلع والخدمات الاجنبية ، وفي ذلك لا بد وأن تحتاج الى مزيد من العملات الاجنبية . وحيث ان القطاع لتقليدي للصادرات من المواد الاولية في الدول الآخذة في النمو يعاني من تدهو ر شروط التبادل وعدم زيادة حجمه كميا بالقدر المطلوب فمن الضروري اللجوء الى تصدير المزيد من المنتجات الصناعية .

يضاف الى ما تقدم أن تجربة كثير من الدول الآخذة في النمو في العشرين سنة الاخرى في تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات قد أسفرت عن تزايد ضغط عجز ميزان المدفوعات كما أوضحنا الامر الذي يحتم ضرورة نقل الثقل لاستراتيجية التصنيع تجاه تشجيع المزيد من التصدير .

الا أن اتباع هذه الاستراتيجية يصطدم بالكثير من الصعوبات وفي

مقدمتها ..

١ ــ ان صناعات التصدير لا بد وانه تكون قادرة على منافسة مثيلاتها من الصناعات الاجنبية الامر الذي يتطلب توافر معدلات مرتفعة للكفاءة الانتاجية والتسويق قد لا تتوافر في كثير من الدول الآخذة في النمو .

٢ ــ ان صناعات التصدير غالبا ما تصطدم بارتفاع حاجز الحماية الذي تضعه الدول المتقدمة امام استيراد السلع الصناعية من الدول الآخذة في النمو .

٣ ــ ان احد وسائل تشجيع اقامة صناعات تصديرية يكمن في الدخول في اتفاقيات بشكل او آخر مع الشركات الدولية النشاط . ولاسباب كبيرة فان التعامل مع هذه الشركات يكون محفوظا بكثير من المخاطر لما تتمتع به هذه الشركات من قوة احتكارية خاصة لمصادر التكنولوجيا الحديثة . فالاصل ان هذه الشركات ما لم تواجه بقوة تفاوضية معادلة من جانب الدول الآخذة في النمو ان تعمل على بقاء حركة التصنيع من اجل التصدير تحت سيطرتها بما يكفل استمرار تبعية الدول الآخذة في النمو للخارج .

٤ ــ غالبا ما تبقى صناعات التصدير ممثلة لجيوب داخل الاقتصاد القومي دون ان تندمج بشكل كامل ضمن بنيانه مما يؤدي الى ازدواجية الاقتصاد ودون ان تحدث اثارها في خلق صناعات جديدة ترتبط بها من الخلف او من الامام . ويحدث ذلك بصفة خاصة عندما يتم تشجيع صناعات التصدير في صورة اقامة مناطق حرة واستخدام راس المال الاجنبي .

جـ ــ استراتيجية التصنيع من اجل اشباع الحاجات الاساسية للسكان

تكمن الفكرة الاساسية لهذه الاستراتيجية في ان نقطة البدء لاية تنمية انما يكمن في تحديد الحاجات التي يراد اشباعها . وفي هذا ابراز للجانب التقديري (Normative) في وضع استراتيجية التنمية ، اذ ان تحديد الحاجات التي يراد اشباعها انما يتوقف اساسا على القيم التي يؤمن بها المجتمع والتي تحدد بالتالي سلم تفضيلاته واولوياته . الا ان هذه الاستراتيجية في محاولتها اشباع ما يعد انه من قبيل الحاجات الاساسية للسكان لا بد وان تستند الى حقائق موضوعية متعلقة بما يتوافر من موارد في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية وما توجد من علاقة بين نمط الاستهلاك ومعدل الدخل القومي وهيكل توزيعه بين الافراد .

وبتعبير آخر فان تطبيق هذه الاستراتيجية يتطلب ..

١ ــ تحديد الحاجات الاساسية للسكان . ومع التسليم بأن تحديد ذلك انما ينطوي على احكام تقديرية الا انه لا يتم من فراغ . اذ أن تحديد الحاجات الاساسية يتم بعد استعراض النمط القائم للاستهلاك والتمييز بين ما يمس قطاعا محدودا بهم . كما أن تحديد ذلك يتم في ضوء تطور مستوى الدخل القومي وما يتعين أن يكون عليه هيكل توزيعه .

٢ ــ حصر شامل لجميع موارد المجتمع التي تستخدم أو يمكن أن تستخدم في العملية الانتاجية بحيث يتم تحديد الحاجات الاساسية التي يراد اشباعها في ضوء الطاقات الانتاجية التي يمكن اقامتها على أساس هذه الموارد

واذا كانت هذه الاستراتيجية تبدأ بتحديد نمط الاستهلاك الذي يراد توجيه الطاقة الانتاجية لاشباعه فانها لا تتجاهل ضرورة أن يتحقق التكامل بين تصنيع السلع الاستهلاكية اللازمة لاشباع الحاجات الاساسية للسكان وبين تصنيع السلع الوسيطة والسلع الراسمالية بما يكفل تطوير الهيكل الانتاجي على النحو الذي يضمن اشباع هذه السلع الاستهلاكية وخلق التوازن بين الاستهلاك والتراكم الراسمالي (٦) .

وحيث أن هذه الاستراتيجية لم تتح لها الفرصة بعد للتطبيق العملي في الدول الآخذة في النمو في العالم الثالث فاننا سنقتصر هنا على تحليلبعض النقاط النظرية المرتبطة بها . وكما سبق أن ذكرنا فاننا سنحاول الاجابة على بعض الاسئلة التي تثيرها هذه الاستراتيجية في علاقاتها مع الاستراتيجيات الاخرى المعروفة وفيما تقوم عليه من فروض .

السؤال الاول : ــ الى اي حد تعتبر هذه الاستراتيجية بديل حقيقي لاستراتيجية الاحلال محل الواردا متواستراتيجية التصنيع من أجل التصدير ؟

من اليسير تبين أن استراتيجية الاحلال محل الواردات واستراتيجية التصنيع من أجل التصدير يعد كل منهما بديل للاخر لان انتاج ما يقام من صناعات محلية اما أن يستهلك محليا وبالتالي يقلل من الاستيراد القائم او المحتمل واما أن يتم تصديره ، وان كان ذلك لا يتعارض مع وجود استراتيجية مبنية على قدر من الاحلال محل الواردات وقدر من التصنيع من أجل التصدير في نفس الوقت وعلى نحو ما يراه المجتمع محققا لاهدافه النهائية ، أما فيما يتعلق . باستراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان فانه يصعب تبينأنها تعد بديلا لاي من الاستراتيجيتين المتقدمتين بالمعنى السابق ايضاحه لكلمة البديل . ولمزيد من شرح هذه الفكرة دعنا نفترض انه قد تم تحديد الحاجات الاساسية للسكان المراد اشباعا في ضوء ما يوجد من موارد وما يتوافر لدينا من معلومات عن مستوى الدخل ونمط توزيعه وفي ضوء ما نؤمن به من قيم ،

فكيف سيتم توفير الانتاج اللازم لاشباع هذه الحاجات ؟ . ان الامر لن يخرج عن أحد احتمالين ، الاول أننا سنقوم بتوفير هذا الانتاج محليا والثاني اننا سنقوم باستيراده من الخارج . ومن الواضح أن الاحتمال الاول يعني اقامة صناعات تحل محل الواردات حيث أنه قد تم تعريف هذه الاستراتيجية بأنها تقوم على الانتاج المحلي للسلع التي كان يتم استيرادها أو تلك التي كان لا بد من استيرادها اذا لم نقم بالانتاج المحلي ، أما الاحتمال الثاني فانه يتطلب اقامة صناعات من أجل التصدير حتى نستطيع أن نستخدم عائدها لاستيراد تلك الحاجات الاساسية التي نرى لسبب أو اخر عدم جدوى انتاجها محليا .

اي بتعبير اخر فان استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية لا تعدو أن تكون محاولة لتأكيد أن تتم استراتيجية التصنيع على أساس تحقيق قدر من التوازن بين الاحلال محل الواردات والتصنيع من أجل التصدير من سلبيات وصعوبات في الواقع العلمي . فهي محاولة لترشيد هاتين الاستراتيجيتين لتحقيق قدر من التوازن بينهما على نحو مخطط يتفق مع طبيعة مرحلة التصنيع ويحقق الاهداف التالية . . .

١ ــ القضاء على تبعية الاقتصاد للخارج .

٢ ــ تحقيق التوسع المستمر في الطاقة الانتاجية والطلب على السلع المنتجة .

٣ ــ توزيع الموارد بين فروع الانتاج المختلفة وفي ضوء ما يجري تحديده من حاجات اساسية وعلى نحو يحقق أعلى قدر ممكن من الكفاءة .

٤ ــ تحقيق النمو المتوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية وفي داخل قطاع الصناعة ذاته من ناحية أخرى .

ولا شك أن الدعوة الى ترشيد استراتيجيتي الاحلال محل الواردات والانتاج من أجل التصدير وتحقيق التوازن الملاءم بينهما بما يتفق مع الحاجات الاساسية والموارد المتاحة لا يكفي وحده للقول بأن هذه الاستراتيجية بديلة لاي منهما وبالمعنى الذي تعد به هاتين الاستراتيجيتين للاحلال محل الواردات والتصنيع من أجل التصدير بديلين كل منهما للاخر ، وان كان كل ذلك لا ينفي امكانية القول بأن استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية تعد استراتيجية من نوع مـا .

السؤال الثاني : ــ ما هو المفهوم الدقيق لما تقوم عليه هذه الاستراتيجية من فروض وكيف يتحدد مضمون هذه الفروض ؟ .

من احد الفروض الاساسية التي تقوم عليها هـذه الاستراتيجية ان التصنيع انما يتم لاشباع الحاجات الاساسية للسكان . واذا كان هذا الفرض يعد مصدر قوة عند تقويم هذه الاستراتيجية من الناحية النظرية اذ انه لا يمكن الاختلاف حول اولوية اشباع الحاجات الاساسية ، فانه يعد اهم مصادر ما يتعرض تطبيق هذه الاستراتيجية في الواقع العملي من صعوبات . فالقـول بأن الحاجات الاساسية انما تشمل المأكل والملبس والمسكن ، كما يشير بعض الداعين لهذه الاستراتيجية ، امر ينطوي على تجاهل الحاجات الاخرى وفي مقدمتها التعليم والترفيه والصحة ... الخ ، كما ان الحاجة الى المأكل والملبس والمسكن تنطوي على امور متعددة ومتنوعة . فالحاجة الى المأكل تتنوع من الحاجة الى مجرد رغيف الخبز الى الحاجة الى العديد من انواع المأكولات والحلوى ولا يختلف الامر بالنسبة للحاجة الى الملبس والمسكن ، فأي من هذه الامور المتعددة والمتنوعة يعد اساسيا وايها يعد غير اساسيا ؟ . ان الامر في النهاية لا بد وان ينطوي على قدر من التحكم والى احتمال فرض القائمين على التخطيط لاولوياتهم على المجتمع ككل . لذا فان ديمقراطية التخطيط تصبح امرا لازما في مثل هذه الحالات حتى تتم تحديد هذه الحاجات الاساسية على نحو يتفق مع الاولويات الحقيقية للسكان .

كذلك من الفروض الاساسية التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية ان التوجه الى الداخل والاعتماد على الذات لا يجوز تفسيره بأنه دعوة الى الاكتفاء الذاتي واغفال المزايا التي يمكن ان تترتب على التخصص الدولي . الا ان الخيط دقيق بين الاعتماد على الذات وبين الاكتفاء الذاتي واحتمال ان تنزلق هذه الاستراتيجية الى المغالاة في الاعتماد على الذات بالقدر الذي يتناقض مع ما تتمتع به الدولة من مزايا نسبية في الزمن الطويل امر لا يمكن التقليل من خطورته .

واخيرا فان تحديد الحاجات الاساسية التي يتم اشباعها يرتبط بالضرورة بمستوى معين للدخل وبنمط معين لتوزيعه . ولا شك ان مقتضيات التنمية ستفرض ضرورة وجود حوافز وتفاوت في الاجور على حسب اختلاف مقدار وطبيعة العمل ، اي بتعبير اخر فان قدرا من التفاوت في الدخول لا بد وان يوجد . وهنا تثور اسئلة عديدة حول تحديد الحاجات الاساسية ولاي مستوى من مستويات الدخول يتم هذا التحديد . كذلك فان من المتصور ان الاستراتيجية المقترحة لا تتناقض مثلا مع امكانية تشجيع السياحة في الدول الآخذة في النمو وما يعنيه ذلك من ضرورة اقامة صناعات تنتج ما يشبع حاجات السائح وليس فقط مجرد الحاجات الاساسية للسكان ، كما ان صناعات التصدير التي لا بد من تشجيعها حتى يمكن توفير العملات الاجنبية لشراء ما لا يمكن انتاجه محليا

من الطبيعي أن توجه لانتاج ما يشبع حاجات ابناء الدول الاجنبية ومن بينهم ابناء الدول المتقدمة وهي حاجات غالبا ما ستختلف في طبيعتها عـــن الحاجات الاساسية للسكان موضوع البحث . الا انه مع التسليم بأن الاعتبارات العملية ستفرض بالضرورة انتاج سلع خلاف ما يعد لازما لاشباع الحاجات الاساسية للسكان فان ذلك لا يجوز النظر اليه الا في ضوء مجرد كونه استثناء من القاعدة العـــــامة .

المبحث الثـــاني
التنمية الصناعية في مصر ونتائج تطبيق استراتيجية الاحـــلال محـــل الـــواردات

باستعراض تطور التنمية الصناعية في مصر وبالرجوع الى اهم الدراسات حول هذا الموضوع نجد ان هذه التنمية قد قامت على أساس استراتيجية الاحلال محل الواردات ، وهو ما يعنى القيام محليا بانتاج ما كان يتم استيراده من قبل أو ما كان يتوقع القيام باستيراده اذا لم تقم محليا بالانتاج (٧) . وفيما يلي السمات الاساسية لتطبيق هذه الاستراتيجية في الواقع العملي وما تعنيه من سلبيات وايجابيات .

اولا : اذا قبلنا تقسيم الانتاج الصناعي الى سلع استهلاكية وســـلع بسيطة وسلع راسمالية فان من الواضح تركيز استراتيجية الاحلال محل الواردات على السلع الاستهلاكيةوخاصة في المرحلة الاولىمن مراحل دراستنا ١٩٥٢ ــ ١٩٦٢ وقبل ذلك . ولقد بدأ هذا الاتجاه بالتركيز علـــى الســـلع الاستهلاكية الصناعية التي تستخدم مواد أولية محلية كالمنسوجات والجلود ليمتد بعد ذلك ويشمل اغلب السلع الاستهلاكية بما في ذلك السلع الاستهلاكية المعمرة مثل الثلاجات وأجهزة الراديو وأدوات التكييف وسيارات الركـــوب ... الخ . وتبدو هذه الحقائق واضحة في الجدولين رقم ١ و ٢ . ولقد شجع هذا الاتجاه هيكل التعريفة الجمركية حيث ترتفع التعريفة الجمركية بالنسبة للسلع الاستهلاكية وتنخفض بالنسبة للسلع الوسيطة والراسمالية فضلا عن تقييم الجنيه المصري بأعلى من قيمته الحقيقية بالنسبة للعملات الاجنبية الامر الذي يزيد من اريحية استيراد السلع الاخيرة .

ولا خلاف حول أن التطور الطبيعي لاستراتيجية الاحلال محل الواردات يبدأ بالتركيز على السلع الاستهلاكية ، الا انه في ذلك لا يجوز ، وخاصة بعد مرحلة معينة ، أن يتم على حساب تجاهل صناعات السلع الوسيطة والسلع الراسمالية وهو الخطر الذى يبدو تحققه بالنسبة لتجربة التنمية الصناعية في مصر .

جدول رقم (١)

التوزيـــع النســـبي للواردات (١٩٤٥ ــ ١٩٧٠)

النسبة	مواد غذائية	سلع استهلاكية	سلع وسيطة	سلع راسمالية	المجموع
١٩٤٥	١٦ر٢	٣٦ر١	٣٤ر٠	١٣ر٥	١٠٠٪
١٩٥٠	٢٣ر٠	٢٢ر٢	٤٠ر٣	١٤ر٦	١٠٠٪
١٩٥٥	١٣ر٤	٢٠ر١	٤٢ر٣	٢٤ر٣	١٠٠٪
١٩٦٠	٢١ر٣	١٤ر٥	٣٩ر٤	٢٤ر٨	١٠٠٪
١٩٦٥	٢٧ر١	١١ر٢	٣٨ر٢	٢٣ر٥	١٠٠٪
١٩٦٨	٣١ر٦	٩ر٩	٣٤ر٢	٢٤ر٣	١٠٠٪
١٩٧٠	٢١ر٢	٩ر٥	٣٧ر٨	٣١ر٤	١٠٠٪

المصدر : د. عمرو محيي الدين ــ تقييم التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ــ مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية بغداد ــ١٧ــ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

جدول رقم (٢)

نسبة الانتاج المحلي السلعي الكلي على حسب الصناعة ومعدل الاحلال محل الواردات من ١٩٤٧ ــ الى ١٩٦٦/١٩٦٧

رقم الكود	الصنـــاعة	النسبة المئـوية ١٩٤٧	النسبة المئوية ٦٦/٦٧	النسبة المئوية للتغير في معدل الاحلال
٢٠	الغـذاء	٩٥ر٨	٩٢ر٤	٣ر٥
٢١	المشروبات	٧٧ر٨	٩٦ر٥	٢٤ر٠
٢٢	التبغ	٩٧ر٧	١٠٠ر٠	٢ر٤
٢٣	المنسوجات	٧٣ر٤	٩٦ر٢	٣١ر٠
٢٤	الملابس الجاهزة	٦٩ر٧	١٠٠ر٠	٤٣ر٤
٢٥	الاخشاب	٣٠ر٩	٦٨ر٨	١٢٢ر٦
٢٦	الاثـــاث	٩٠ر٧	١٠٠ر٠	١٠ر٩
٢٧	الورق	٤٠ر٤	٦٥ر٣	٦١ر٦
٢٨	الطباعة	٩٣ر٢	٩٦ر٨	٣ر٨
٢٩	الجلود	٨٨ر٧	١٠٠ر٠	١٢ر٨
٣٠	المطاط	٣٠ر٧	٤٠ر١	٣٢ر٥
٣١	الكيماويات	٥٣ر٨	٦١ر٢	١٣ر٨
٣٢	البترول	٣٥ر٣٠	٧٤ر٤	١١٠ر٨
٣٣	المنتجات غير المعدنية	٧٣ر٩	٨٩ر٤	٢١ر٠
٣٤	المعادن الاساسية	١٩ر٢	٦٥ر٤	٣٠٣ر٧
٣٥	المنتجات المعدنية	٤٢ر٥	٨٠ر٩	٩٠ر٤
٣٦	الاجهزة غير الكهربائية	ــ	١٤ر٣	٣٤٧٥ر٠
٣٧	الاجهزة الكهربائية	٥ر٠	٤٦ر٠	
٣٨	ادوات النقل	٨ر٣	٤٣ر٥	٤١٨ر٠
٣٩	متنوعات	٥٢ر٨	٦٦.٦	٧٩ر٤
	المجموع	٧٠ر٥	١٢ر٦	٢٦ر١

المصـــدر : R. Mabro & S. Radwan, Op. Cit. p. 196.

ثانيا : ان استراتيجية الاحلال محل الواردات كما طبقت في الواقع العملي في مصر قد ادت الى زيادة عجز ميزان المدفوعات ذلك العجز الذي وصل الى ٦٪ من الناتج القومي الاجمالي في نهاية الخطة الخمسية الاولى سنة ٦٥ والى ١٠ ، ٣٧٪ في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ على التوالي وفيما يلي اهم اسباب ذلك :

أ ــ زيادة حجم استيراد السلع الوسيطة الراسمالية وللاسباب السابق ذكرها .

ب ــ تحيز التكنولوجيا المستخدمة في الصناعات الاستهلاكية نحو استيراد السلع الوسيطة فضلا عن ذلك فان معظم الصناعات التي أقيمت تتميز بارتفاع نفقة ما يتم استيراده من عناصر انتاجها الى قيمة المنتج النهائي ووفقا لبعض التقديرات فان استيرادها قيمته ٧٤٦ مليما يلزم تحققه لتوليد زيادة في القيمة المضافة ما يساوي جنيها واحدا (٨) .

جـ ــ زيادة الميل الى استيراد مختلف السلع ، وخاصة الغذائية نتيجة ما ترتب على سياسة التصنيع من زيادة الدخل وزيادة فرص العمالة .

ثالثا : ادت استراتيجية الاحلال محل الواردات الى التقليل من كفاءة استخدام الموارد . وتتمثل مظاهر ذلك فيما يلي :

١ ــ نتيجة زيادة الضغط الناجم عن عجز ميزان المدفوعات ونتيجة ارتفاع نسبة قيمة ما يلزم استيراده لتوليد وحدة من القيمة المضافة تعرضت الصناعة الى تزايد حجم الطاقة المعطلة والتي وصلت في صناعات كصناعة الادوية الى ما يقرب من ٨٠٪ في نهاية الستينات .

٢ ــ تزايد معدل الحماية الفعلي بالنسبة للكثير من الصناعات وخاصة صناعة الغزل والنسيج وصناعة السيارات . فقد زاد معدل الحماية الفعلية بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج من ٦٢٪ سنة ١٩٦٠ الى ٦٨٪ سنة ١٩٦٦ الى ٢٢٣٪ ١٩٧٠/٦٩ (٩) .

٣ ــ ارتفاع التكاليف المباشرة للموارد المحلية اللازمة للانتاج ، اي الموارد التي تم استخدامها من أجل توفير دولار من النقد الاجنبي أو من اجل اكتساب دولار من النقد الاجنبي ، فبالنسبة لصناعة الغزل والنسيج وهي الصناعة الرئيسية في مصر نجد أن التكاليف المباشرة لخيوط الغزل كانت اعلى بكثير من سعر الصرف الرسمي سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٦٦ اذ بلغت ٩ر٥٥ ، ٧ر٦٩ قرش للدولار على التوالي ذلك على اساس معدل عائد على راس المال مقداره ١٠٪ ، كما بلغت هذه التكاليف المباشرة بالنسبة للمنسوجات سنة

١٩٦٦ وعلى أساس معدل عائد على راس المال مقداره ١٠٪ الى ٨٥ قرش للدولار .

رابعا : لم تحقق استراتيجية الاحلال محل الواردات ما كان مستهدفا منها من زيادة كبيرة في حجم العمالة في القطاع الصناعي وعلى نحو يقضي على مشكلتي البطالة الظاهرة والمقنعة . ويرجع ذلك الى أن هـذه الاستراتيجية قد تم تطبيقها على نحو متحيز للاخذ بأساليب الفن الانتاجي الكثيفة لراس المال وقد شجع على ذلك ما يلي :

أ ـ تقييم العملة المحلية بأكبر من قيمتها الفعلـية بالنسبة للعمـلات الاجنبية مما شجع على استيراد المزيد من السلع الوسيطة والسلع الراسمالية

ب ـ تحيز هيكل التعريفة الجمركية لصالح السلع الوسيطة والراسمالية وضد السلع الاستهلاكية .

جـ ـ نظرا لوجود بطالة فان سعر العمل يعد أعلى من نفقته الاجتماعية. ويتضمن الجدول رقم (٣) تطور الكثافة الراسمالية في القطاع الصناعي.

خامسا : لم يصاحب استراتيجية التصنيع القائمة على الاحلال محل الواردات توجيه المزيد من الاهتمام بالقطاع الزراعي . ولقد ترتب على ذلك عدم قدرة القطاع الزراعي على توفير المواد الغذائية لمقابلة احتياجات الزيادة في السكان وارتفاع الدخل نتيجة التنمية الصناعية فضلا عن عدم قدرته على توفير المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعة . فضلا عن ذلك فان القطـاع الصناعي لم يوفر للقطاع الزراعي احتياجاته من السلع الوسيطة والراسمالية ولقد ادى كل ذلك الى محاولة الابقاء بهذه الحاجات عن طريـق الاستيراد وبالتالي زيادة الضغط على ميزان المدفوعات « انظر جدول رقم (١) حيث يتضح مدى ارتفاع نسبة المستورد من السلع الغذائية الى مجموع قيمة الواردات »

بعد استعراض هذه الظواهر السلبية التي صاحبت تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات في جمهورية مصر العربية يحق لنا أن نتساءل عما اذا كانت هذه الظواهر ترتبط بالضرورة بعلاقة سببية مع تلك الاستراتيجية ، أم أن قدرا منها يرجع الى عوامل خارجة لا علاقة لها بالاستراتيجية موضـوع البحث . ان الاجابة على هذا التساؤل بدقة يتطلب القيام بدراسات تحليلية تفصيلية لطبيعة العلاقة القائمة بين هذه الظواهـر السلبية والاستراتيجية موضوع البحث مع اختبار هذه العلاقة بالرجوع الى الواقع . الا انه ، وعلى اساس ما يتوافر لدينا من معلومات اولية نستطيع أن نبرز ما يلي :

جدول رقم (٣)
الرقم القياسي للعمالة والانتاج وراس المال
مع حساب الكثافة الراسمالية في القطاع الصناعي في مصر
١٩٣٧—١٩٦٥ (١٩٣٧ — ١٠٠)

السنة	الانتاج	راس المال	العمالة	الكثافة الراسمالية
١٩٣٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٧	١٥٤	٨٨	١٣٨	٦٣
١٩٦٠	٣٣٥	٣٠٠	١٧٥	١٧١
١٩٦٥	٥٠٣	٣٦٤	١٨٨	١٩٤

المصدر : د. عمر محيى الدين : المصدر السابق ذكره .

١ — ان كثيرا من هذه الظواهر لا يرتبط بالضرورة بعلاقة سببية مع استراتيجية الاحلال محل الواردات . فالتخطيط السليم لمدى الحماية التي يتضمن توفيرها للصناعات التي تحل محل الواردات وتحقيق التوازن بينها وبين الصناعات المعدة للتصدير والدقة في اختيار هذين النوعين من الصناعات من شأنه أن يحول دون تحقيق بعض هذه السلبيات أو على الاقل يحد من قوتها . ولكن اذا كانت بعض هذه الظواهر لا ترتبط بالضرورة بعلاقة سببية باستراتيجية الاحلال محل الواردات فان احتمال تحقيق هذه الظواهر مع تطبيق هذه الاستراتيجية تزيد عن احتمال تحققها عند تطبيق استراتيجيات بديلة .

ب — ان هناك العديد من العوامل الخارجية التي لا علاقة لها بالاستراتيجية موضوع البحث قد ساهمت على الاقل في تفاقم هذه الظواهر السلبية . وفي مقدمة هذه العوامل الخارجة الانفاق العسكري وخاصة منذ حرب اليمن وبعد حرب سنة ١٩٦٧ . ومن الملاحظ أن هذه العوامل الخارجة قد باشرت تأثيرها في الوقت الذي أخذت فيه استراتيجية الاحلال محل الواردات تتحول الى مزيد من التركيز على الصناعات المعدة للتصدير وعلى تصنيع السلع الوسيطة والسلع الراسمالية .

ج — على الرغم من هذه الظواهر السلبية التي صاحبت استراتيجية الاحلال محل الواردات فان هذا لا يجوز أن ينفي وجود بعض الظواهر الايجابية وفي مقدمتها :

١ — خلق بنية صناعية لا شك أنه كان سيستحيل ايجادها ما لم تتبع استراتيجية الاحلال محل الواردات بصورة أو باخرى . ان أوضاع الاقتصاد

المصري في بداية الفترة موضوع الدراسة وكذلك هيكل علاقاته الاقتصـــادية الدولية وخاصة مع الدول الصناعية المتقدمة لم يكن تسمح باتباع استراتيجية التنمية من اجل التصدير على نطاق واسع .

٢ ــ ان استراتيجية الاحلال محل الواردات وبعد ان خطت خطوات واسعة في نطاق السلع الاستهلاكية الصناعية كانت قد بدات ومنذ الستينات في اعطاء المزيد من الاهتمام لاحلال السلع الوسيطة والسلع الراسمالية . وتبدو هذه الحقيقة واضحة الرجوع الى الجدول رقم (٤) . اذ وفقـــا لهذا الجدول نجد تزايدا مستمرا في القيمة المضافـــة المتحققة في قطاع الصناعات الوسيطة والصناعات الراسمالية على حساب الصناعات الاستهلاكية .

٣ ــ ان استراتيجية التصنيع التي اتبعت خلال الفترة موضوع الدراسة قد حققت قدرا كبيرا من تنويع صادرات ج.م.ع وعلى نحو يفوق ما تحقق في كثير من الدول الآخذة في النمو . ففي احد الدراسات عن تطور تنوع الصادرات في عينه من الدول ١٤خذة في النمو حجمها ١٥ دولة .

جـــدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للقيمة المضافة

الاجمالية في القطاع الصناعي ١٩٥٠ ــ ١٩٦٦

الصنـــاعة	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٦/ ١٩٦٧
الصناعات الاستهلاكية	٧٢ر٨٪	٦٩ر٨٪	٦٨ر٣٪	٦٣ر٠٪
الصناعات الوسيطة	٢٣ر٨٪	٢٥ر٢٪	٢٧ر١٪	٢٩ر٦٪
الصناعات الراسمالية	٢ر٢٪	٣ر٨٪	٣ر٥٪	٦ر٢٪
صناعات اخرى	١ر٢٪	١ر٢٪	١ر٠٪	١ر٢٪
المجمـــوع	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**

المصدر : د. عمر محيي الدين . المرجع السابق ذكره .

اتضح أن ج.م.ع كانت اقل دول هذه العينة من حيث تنوع صادراتها سنة ١٩٥٣ الا أن ترتيبها تغير سنة ١٩٦٨ لتصبح الدولة الثامنة في المجموعة. كذلك فان هذه الاستراتيجية قد ادت الى تغيير في هيكل الصادرات المصرية على النحو الذي ادى الى زيادة نصيب الصادرات الصناعية الى مجموعة الصادرات من ٨٪ سنة ١٩٤٠ ، ١٩٠٥ الى ٣٠٪ في ١٩٦٩ / ١٩٧٠ . ولقد تحقق هذا التغيير نتيجة زيادة قيمة الصادرات الصناعية المصرية مقدرة

بالدولارات بمعدل سنوي مقداره ٣ر١٣٪ خلال الفترة ١٩٥٣/٥٢ ، ٦٩ / ١٩٧٠ (١٠) .

المبحث الثالث

استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان والتغيرات التي يتعين اتباعها في نمط وابعاد التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية

اذا كان هناك من الاسباب ما يدعو الى القول بأن استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية لا تعد بديلا لاستراتيجيتي الاحلال محل الـــواردات والتصنيع من أجل التصدير ، وانها في التحليل النهائي تنطوي على قدر أو اخر من التوفيق بين الاستراتيجيين ، فان ذلك لا يغي كونها استراتيجية من نوع ما (١١) . ولعل احد مظاهر قوتها يكمن في انها تبدأ بتصور واع لما يجب أن يكون عليه هيكل الاستهلاك وبالتالي هيكل الانتاج وان ذلك يتم علـــى أساس من التخطيط . انها تنطوي على تشكيل الحياة الاقتصادية بما يتفق مع الاولويات التي يراها المجتمع واجهة التطبيق . ومن ثم يتعين علينا أن نتساءل عن طبيعة التغيرات التي يتعين الاخذ بها في نمط التنمية الصناعية القائم حاليا في جمهورية مصر العربية اذ ما فرض وقمنا بتطبيق هذه الاستراتيجية . وباستعراض ما سبق ذكره عن طبيعة الفروض التي تقوم عليها هـــذه الاستراتيجية وعن طبيعة استراتيجية الاحلال محل الواردات كما طبقت في جمهورية مصر العربية نستطيع أن نحدد مصادر التغير على النحو التالي :

اولا : تحديد الحاجات الاساسية لسكان جمهورية مصر العربية :

لا شك أن نقطة البداية في استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية تكمن في تحديد هذه الحاجات ، وما أن يتم ذلك بالنسبة لسكان جمهورية مصر العربية فان الخطوة التالية هو البحث عن مدى اختلاف الهيكل القائم للتنمية الصناعية مع امكانية اشباع هذه الحاجات ثم احداث التغيرات التي تمكننا من القضاء على هذه الاختلافات ان وجدت .

ولا نريد في هذا النطاق ، ان نضع احكاما مسبقة حول مدى أولوية ما يتم انتاجه حاليا من سلع صناعية مختلفة . فلا نريد ، على سبيل المثال ، ان نصدر احكاما حول ما اذا كان انتاج السيارات الخاصة أو اجهزة الراديو أو ادوات التكييف أو الثلاجات أو اجهزة التليفزيون الملون يشبع حاجة أساسية لدى المجتمع المصري من عدمه ان ذلك سيثير خلافات في وجهات النظر وحيث أن الامر يتعلق في النهاية حول اصدار احكام تقديرية فان الفصل

في هذه الامور يكون بطرحها للتصويت . الا انه على الرغم من كون تحديد الحاجات الاساسية أمر ينطوي على حكم تقديري أساسا فان ذلك لا يجوز أن يحول دون ترشيد هذا الحكم بمحاولة الاسترشاد بقواعد موضوعية تساهم في ايضاح البدائل المختلفة أمام الجماهير عند ادلائها باصواتها . ومن بين هذه القواعد الموضوعية ايضاح حجم وهيكل الموارد المتاحة وتحديد مستوى الدخل ونمط توزيعه ... الخ .

ومن ثم فانه يتعين القيام بالدراسات المختلفة لتحديد ما يعد من قبيل الحاجات الاساسية واعداد البدائل المختلفة لهذه الدراسات وعرضها في النهاية للتصويت . وما أن يتم التصويت على أحد هذه البدائل في الخطوة التالية هي القيام بتخطيط الانتاج على النحو الذي يحقق هذا الاشباع على افضل وجه وبما يضمن استخدام الموارد المتاحة على اكفأ وجه ممكن سواء عن طريق الانتاج المحلي أو الانتاج للتصدير واستيراد ما يشبع هـــذه الحاجات .

وعلى أية حال فان نظرة أولية على نوعية السلع الصناعية التي يتم انتاجها تشير الى الجزء الاكبر « ما يزيد عن ٨٠٪ » من هذا الانتاج يتم لاشباع حاجات لن نختلف كثيرا على كونها اساسية فمنتجات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية واهمها طحن الغلال والسكر والزيوت والصناعـــات الكيماوية وفي مقدمتها الاسمنت وصناعة البترول والصناعات المعدنيـــة الحديدية وهي تمثل ما لا يقل عن ٧٥٪ من الانتاج الكلي للصناعة يصعب الاختلاف حول عدم اشباعها لحاجات اساسية .

ثانيا : التوازن بين انتاج السلع الاستهلاكية وبين التراكم الراسمالي ، والمتمثل في انتاج المزيد من السلع الوسيطة والسلع الراسمالية :

ان أحد ابعاد استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية أو الاعتماد على الذات تتمثل في ضرورة تحقيق التوازن بين انتاج السلع الاستهلاكية من ناحية وانتاج السلع الوسيطة والسلع الراسمالية من ناحية أخرى . ان تحقيق هذا التوازن أمر ضروري لتفادي ما يحدث من ضغط نتيجة ازدياد عجز ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة درجة التبعية للخارج . ولقد سبق ان أوضحنا في المبحث الثاني من هذا البحث ان أحد المظاهر السلبية لتطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات في مصر يكمن في تحيز هذه الاستراتيجية تجاه السلع الاستهلاكية مع الاهمال النسبي للسلع الوسيطة والسلع الراسمالية مما ادى الى اضعاف قدرة هذه الاستراتيجية على التطور الى مرحلة الانتاج للتصدير ومما ساهم في تفاقم المزيد من السلبيات الاخرى . لذا فان تطبيق

الاستراتيجية الجديدة يقتضي احداث تغييرات جوهرية في نمط التنمية الصناعية وابعادها بما يسمح باقامة صناعات محورية وفي مقدمتها صناعة البتروكيماويات وصناعة الحديد والصلب وغيرها من الصناعات الثقلية وهي الصناعات التي تعدد عامة واساس للعديد من الصناعات الوسيطة والراسمالية .

ثالثا : زيادة امكانيات التشابك بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي بما يحقق مستوى مقبول من الامن الغذائي :

ان الوضع الحالي لنمط التنمية الصناعية القائم على استراتيجية الاحلال محل الواردات لم ينجح في خلق قدر مقبول من الاعتماد المتبادل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي . فالزراعة لم تنجح في تقديم المزيد من المواد الاولية والغذاء كما ان الصناعة لم تقدم للزراعة ما تحتاج اليه من أسمدة وآلات ... الخ . ولا شك أن استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية يهدف الى تغيير هذا الوضع بما يحقق قدر مقبول من الامن الغذائي ومزيد من التفاعل والتشابك الاقتصادي بين القطاعين .

رابعا : استخدام التكنولوجيا المتفقة مع طبيعة الموارد المتاحة وبما يحقق المزيد من فرص العمالة :

لقد تبين لنا ان استراتيجية الاحلال محل الواردات كما طبقت في مصر انها لم تساهم بقدر كبير في التقليل من البطالة . بالاضافة الى ما تقدم فان جهدا لم يبذل لكي تتواءم هذه الاساليب التكنولوجية مع الواقع المصري . كل هذه النتائج تتناقض بلا شك مع استراتيجية التصنيع لاشباع الحاجاتالاساسية للسكان . ان هذه الاستراتيجية ، بما تستهدفه من الاعتماد على الذات وتلبية الحاجات الاساسية ، تقتضي اتاحة فرص العمل للجميع اذ ان العمل حق في حد ذاته وحق ساسي لكل آدمي ، كما تقتضي ضرورة تطوير التكنولوجيا لتتفق مع الظروف الموضوعية للاقتصاد موضوع الدراسة .

خامسا : ضمان نمط عادل لتوزيع الدخل بما يكفل استمرار اتساع السوق وتحقيق ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية :

لاشك ان الدخل من حيث مستواه ومن حيث نمط توزيعه يعد احد المتغيرات الاساسية لتحديد الحاجات الاساسية . ولا شك ايضا انه كلما زادت درجة عدم العدالة في توزيع الدخل كلما ادى الى ذلك الى صعوبات في تحديد ما يعد من قبيل الحاجات الاساسية . لذا فانه يتعين الاتجاه

بالتنمية الصناعية بما يكفل تحقيق المزيد من العدالة في الدخل في جمهورية مصر العربية حتي يسهل تحديد المقصود بالحاجات الاساسية . كذلك فان نمط توزيع الدخل لا بد وان يتم على النحو الذي يكفل استمرار اتساع السوق على السلع الصناعية المنتجة دون الاخلال بمقتضيات العمل على زيادة الادخار بما يكفل المزيد من التراكم الراسمالي .

الحواشي

١ ــ د. عمر محيي الدين ، **تقييم التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية** ، مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية ــ بغداد ، ١٢ ــ ١٩ ديسمبر ١٩٧٦ .

٢ ــ انظر في ذلك :

أ) د. عمر محي الدين . **المرجع السابق .**

ب) د. محمود دويدار ، **نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربي** ، دراسة مقارنة لمركز التنمية الصناعية للدول العربية ، يونيو ١٩٧٦ .

— R. Mabro & S. Radwan, **Industrialization of Egypt 1939 - 1973, Policy and Performance,** Clarendon Press, Oxford, 1976.

— G. K. Helleiner; **International Trade and Economic Development,** Penguin Modern Economics Texts, ed., B. J. McCormick.

— Bruton, H. J. (1970) "The Import — Substitution Strategy of Economic Development: A. Survey", **Pakistan Development Review,** Vol. 10, No. 2, pp. 123-66.

— Hirschman, A. O. (1968), The Political Economy of Import Substituting Industrialization in Latin America, **Q. J. E.,** Vol. 82, No. 1, pp. 1-32.

٣ ــ يطلق على هذه الاستراتيجية احيانا اسم استراتيجية التوجه الداخلي والاعتماد على الذات ، ولقد بدات تحتل مكانها في الفكر الاقتصادي في العشر سنوات الاخيرة فقط ، ولقد أوصى بالاخذ بها العديد من المؤتمرات وخاصة تلك المتصلة بمناقشة النظام الاقتصادي الدولى الجديد .

٤ ــ — Herschman, A. O. "Strategy for Economic Development".

Bruno M. (1967), The Optimal Selection of Export — Promotional Import — Substitution Projects, **In Planning the External Sector : Technique, Problems, Policies,** U.N. pp. 88-135.

— Schyollowsky, D. M. (1967), From import — substitution to export — promotion for semi-grown up industries, a policy proposal, **Journal of Development Studies,** Vol. 3, No. 4, pp. 405-13.

— Chenery, H. B. (1960), "Patterns of Industrial Growth", **AFR,** Vol. 50, No. 4, p.p. 624-54.

— Chenery, H. B. & Taylor, L. (1968), Development Patterns Among Countries and Over Time, **Review of Economic and Statistics,** Vol. 50, No. 4, pp. 391-416.

٦ ــ لمزيد من التفاصيل حول شرح هذه الاستراتيجية انظر :

أ ــ مركز التنمية الصناعية بالدول العربية ، « **وثائق مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية** » ــ بغداد . ١٢ ــ ١٩ ديسمبر ١٩٧٦ ــ دراسة أساسية .

ب ــ د. محمد دويدار ، **المرجع السابق .**

جـ ــ د. اسماعيل صبري عبد الله : **نحو نظام عالمي جديد ، دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

٧ ــ د. عمر محي الدين ، **المرجع السابق .**

R. Mabro & S. Radwan, **Op. Cit.**

٨ ــ R. Mabro & S. Radwan, **Op. Cit.,** p. 207.

٩ ــ انظر عمر محي الدين ، **المرجع السابق .**

١٠ ــ P. O'BRIEN, "On Commodity Concentration of Export in Developing Countries", **Economica Internazionale.** Vol. 23, 1972,

R. Mabro & S. Radwan, **Op. Cit.** p. 217.

١١ ــ ان غياب الاستراتيجية يعد في حد ذاته استراتيجية ، فمن باب اولى أن نعتبر التصنيع من اجل اشباع الحاجات الاساسية استراتيجية ما .